

إلى أنه رأى في المحاكم الوطنية التي تتلقى مساعدة دولية
بديلا هاما وفعالا من حيث التكلفة، فقد دعا المجلس في
المستقبل إلى زيادة النظر في إمكانية إحالة بعض الحالات إلى
المحكمة الجنائية الدولية كلما دعت الحاجة إلى إقامة العدالة
الجنائية الدولية^(١٣١).

باء - الحالة في كرواتيا

المقررات المؤرخة ١٣ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٠ إلى ١١ تشرين الأول/أكتوبر
٢٠٠٢: القرارات ١٢٨٥ (٢٠٠٠)،
و ١٣٠٧ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٥ (٢٠٠١)
و ١٣٦٢ (٢٠٠١)، و ١٣٨٧ (٢٠٠٢)،
و ١٤٢٤ (٢٠٠٢)، و ١٤٣٧ (٢٠٠٢)

خلال هذه الفترة، عقد مجلس الأمن سبع
جلسات^(١٣٢)، اتخذ في كل منها، بالإجماع وبدون مناقشة،
قرارا بتمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا^(١٣٣)

(١٣١) المرجع نفسه، الصفحات ١٠-١٢.

(١٣٢) الجلسات ٤٠٨٨ (١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، و ٤١٧٠
(١٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠)، و ٤٢٥٦ (١٢ كانون الثاني/يناير
٢٠٠١)، و ٤٣٤٦ (١١ تموز/يوليه ٢٠٠١)، و ٤٤٤٨
(١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢)، و ٤٥٧٤ (١٢ تموز/يوليه
٢٠٠٢)، و ٤٦٢٢ (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢).
وخلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الجلسات التي يتناولها هذا
الفرع، عقد المجلس عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان
المساهمة بقوات في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلكا، عملا
بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعان ألف وباء.
وعقدت تلك الجلسات في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢
(الجلسة ٤٤٤٦)، و ١٠ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٦٩)،
و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٢٠).

(١٣٣) بموجب القرارات ١٢٨٥ (٢٠٠٠)، و ١٣٠٧ (٢٠٠٠)، و
١٣٣٥ (٢٠٠١)، و ١٣٦٢ (٢٠٠١)، و ١٣٨٧ (٢٠٠٢)،
مدد المجلس ولاية البعثة لفترات مدة كل منها ستة أشهر.
وبموجب القرارين ١٤٢٤ (٢٠٠٢)، و ١٤٣٧ (٢٠٠٢)، مدد
المجلس ولاية البعثة لمدة ثلاثة أشهر وشهرين، على التوالي.

إلى عمل لجان الإصلاح المحلية المنشأة في الآونة الأخيرة،
وتتألف بالكامل من ممثلي المجتمع المدني المحلي برئاسة دولية،
التي أعدت إصلاحات تشريعية عالية الجودة ومراعية للمعايير
الأوروبية وأحالتها إلى الحكومات والبرلمانات لاعتمادها.
ورأى الممثل السامي في هذا دلالة على حدوث تحول في
الثقافة والعقلية، وأكد أن حاجة مكتبه إلى اللجوء للسلطات
الاستثنائية قد انخفضت إلى النصف في الفترة قيد
الاستعراض^(١٣٤).

وأفاد رئيس المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، في
إحاطته الإعلامية، عن المبادرة المشتركة بين مكتب الممثل
السامي والمحكمة لإنشاء دائرة خاصة لجرائم الحرب داخل
محكمة الدولة في البوسنة والهرسك، وقال إن مجلس الأمن قد
اعترف بها في القرار ١٥٠٣ (٢٠٠٣) كشرط أساسي
لنجاح استراتيجية المحكمة للإنجاز، ومن شأنها، بالإضافة إلى
ذلك، أن تسهم في عملية المصالحة في المنطقة. ودعا، في هذا
الصدد، إلى توفير التمويل الكافي للمشروع^(١٣٥).

ورحب معظم المتكلمين بالتحسينات التي طرأت في
مجالات الإصلاح الرئيسية. كما أعرب كثير منهم عن
ترحيبهم بإنشاء دائرة لجرائم الحرب في محكمة الدولة
بالبوسنة والهرسك. وبالإضافة إلى ذلك، رحب ممثل فرنسا،
وكذلك ممثلا المملكة المتحدة والاتحاد الروسي، بالحوار
الجاري في البوسنة والهرسك بشأن الإصلاح العسكري،
ونوهوا بالتقدم المحرز صوب وضع القوات المسلحة التابعة
لمختلف الكيانات تحت سيطرة مدنية فعالة بغية تكوين هيكل
لقيادة موحدة في نهاية المطاف^(١٣٦). أما ممثل ألمانيا، فبالإضافة

(١٣٤) S/PV.4837، الصفحات ٢-٨.

(١٣٥) المرجع نفسه، الصفحات ٨-١٠.

(١٣٦) S/PV.4837، الصفحتان ١٣-١٤ (فرنسا)؛ والصفحات ١٧-
١٩ (المملكة المتحدة)؛ والصفحتان ٢١-٢٢ (الاتحاد
الروسي).

وأشار الأمين العام في تقاريره عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، في جملة أمور، إلى أنها واصلت وفقا لولايتها رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا والمناطق المجاورة لها في كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية من السلاح وعقدت اجتماعات منتظمة مع السلطات المحلية لتعزيز الاتصال وتقليل التوتر وتحسين السلامة والأمن وتعزيز الثقة بين الطرفين. وأضاف أنه بفضل عدم وجود نزاع رئيسي في المنطقة والتغيير في الحكومة الذي حدث في كل من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في عام ٢٠٠٠، أصبحت الظروف أكثر ملاءمة لإحراز تقدم بشأن مسألة بريفلانكا. وأدت عملية التشاور بين الجانبين إلى تشكيل لجنة دبلوماسية مشتركة بين الدولتين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ مشتركة بتسوية الخلافات الحدودية المتعلقة بينهما. وخلال عام ٢٠٠٢، اجتمعت اللجنة واللجان الفرعية التابعة لها بصفة مستمرة في محاولة لوضع جدول أعمال مشترك لحل النزاع بشأن بريفلانكا. ورأى الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢، أن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا، بالنظر إلى التقدم الذي أحرزه الطرفان نحو تسوية النزاع، ستتمكن من الانسحاب عندما يتفق الطرفان على نظام عبور الحدود في المرحلة الانتقالية. غير أنه، من أجل المحافظة على ظروف مواتية للمفاوضات، أوصى المجلس بتمديد البعثة لمدة ثلاثة أشهر^(١٣٧). وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٢، تمكن الجانبان من الإبلاغ في رسالة مشتركة موجهة إلى رئيس مجلس الأمن بأنه، بحلول نيسان/أبريل ٢٠٠٢، أصبح بإمكان الطرفين أن يُعلما رئيس مجلس الأمن في رسالة مشتركة بأنهما يقومان بالتفاوض بنية صادقة وفي جو من الثقة والاحترام المتبادلين، بخصوص نظام شامل عبر

مؤرخة ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ من كرواتيا متعلقة بتمديد ولاية البعثة (S/2002/29).

(١٣٧) S/2002/713، الفقرة ١٣.

استنادا إلى التوصيات الواردة في تقارير الأمين العام عن البعثة^(١٣٤)، إلى حين إنهائها في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي تلك الجلسات، التي دعي ممثلو ألمانيا وإيطاليا وكرواتيا إلى المشاركة فيها^(١٣٥)، وُجّه اهتمام المجلس إلى عدد من الوثائق^(١٣٦).

(١٣٤) التقارير المؤرخة ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1302)، و٣ تموز/يوليه ٢٠٠٠ (S/2000/647)، و ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (S/2000/1251)، و ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ (S/2001/661)، و ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (S/2002/1)، و ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٢ (S/2002/713)، و ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ (S/2002/1101).

(١٣٥) لم يحضر ممثلا ألمانيا وإيطاليا سوى الجلسة ٤٠٨٨، وحضر ممثل كرواتيا جميع الجلسات فيما عدا الجلسة ٤١٧٠. ولم يتم الإدلاء بأي بيانات.

(١٣٦) رسالة مؤرخة ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة من كرواتيا تحيل بها موقفها بشأن مسألة الأمن في شبه جزيرة بريفلانكا (S/2000/8)؛ ورسالة مؤرخة ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية تحيل بها تقريرا إلى الأمين العام عن حالة المفاوضات مع كرواتيا فيما يتعلق بحل مسألة بريفلانكا المتنازع عليها (S/1999/1278)؛ ورسالة مؤرخة ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا (البعثة) (S/2000/1235)؛ ورسالة مؤرخة ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ من كرواتيا تشير إلى استعدادها لحل مسألة بريفلانكا مع الحكومة الجديدة في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والموافقة على تمديد ولاية البعثة لفترة واحدة مدتها ستة أشهر (S/2001/13)؛ ورسالة مؤرخة ٣ تموز/يوليه ٢٠٠١ موجهة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متعلقة بتمديد ولاية البعثة (S/2001/668)؛ ورسالة مؤرخة ٩ تموز/يوليه ٢٠٠١ من كرواتيا متعلقة بتمديد ولاية البعثة وترحب بالنهج البناء للحكومة الجديدة في بلغراد إزاء تسوية مسألة بريفلانكا (S/2001/680)؛ ورسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ موجهة من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية متعلقة بتمديد ولاية البعثة (S/2001/130)؛ ورسالة

لولاية البعثة، حتى ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعد لإنهاء ولاية البعثة.

المقرر المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة: ٤٦٦٢) - بيان من الرئيس

في الجلسة ٤٦٦٢، المعقودة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، التي دُعي ممثل كرواتيا إلى المشاركة فيها، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا^(١٤٢). وأعرب الأمين العام في تقريره، في جملة أمور، عن ترحيبه بالبروتوكول الموقع بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، بشأن النظام المؤقت على طول الحدود بين الدولتين. وأشار إلى أن الطرفين حققا تقدما كافيا في علاقتهما الثنائية بحيث لم تعد الحاجة قائمة لوجود آلية رصد دولية. ولاحظ الأمين العام أن البعثة، بمساهماتها في عزل بريفلانكا عن الصراعات والتوترات المحيطة بها على طول عقد سادته الاضطرابات في البلقان، قد أثبتت أن وجود الأمم المتحدة، ولو كان صغيرا، يمكن أن يُحسن الأحوال إذا صُمم ونُفذ على النحو المناسب.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (كولومبيا) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية^(١٤٣)؛ ثم استمع المجلس إلى إحاطة

(١٤٢) S/2002/1341.

(١٤٣) S/2002/1348، يحيلان بما البروتوكول المبرم بين حكومتي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن النظام المؤقت على طول الحدود الجنوبية بين الدولتين الموقع عليه في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

الحدود "من شأنه أن يساهم في نهاية الأمر في إنجاح بعثة المراقبين في بريفلانكا^(١٣٨)". وأوصى الأمين العام، في تقريره المؤرخ ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، بتمديد ولاية البعثة لمدة شهرين، على أن تعدّ البعثة لانسحابها بعد ذلك بحيث يكتمل في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢^(١٣٩).

وأذن المجلس بموجب القرارات المتخذة^(١٤٠)، في جملة أمور، بأن يواصل مراقبو الأمم المتحدة العسكريون رصد تجريد شبه جزيرة بريفلانكا من السلاح، وحث الطرفين على الوفاء بما عليهما من التزامات متبادلة والتنفيذ التام للاتفاق بشأن تطبيع العلاقات، ودعا الطرفين إلى التوقف عن جميع الانتهاكات لنظام التجريد من السلاح في المناطق التي حددها الأمم المتحدة. وكذلك أعرب المجلس، بموجب القرار ١٤٢٤ (٢٠٠٢) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢، عن اعتزازه إجراء استعراض لأمد الإذن الممنوح للبعثة في حالة قيام الطرفين بإبلاغه بأنه قد تم التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض، كما هو مبين في تقرير الأمين العام^(١٤١). وبموجب القرار ١٤٣٧ (٢٠٠٢) المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢، الذي يأذن بالتمديد الأخير

(١٣٨) S/2002/1341، الفقرة ٩، في إشارة إلى رسالة مؤرخة ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ موجهة من ممثلي كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية للإبلاغ، عملا بالقرار ١٣٨٧ (٢٠٠٢)، عن التقدم الذي أحرزه البلدان في المحادثات بشأن مسألة بريفلانكا، ويذكر أن اللجنة الدبلوماسية المشتركة بين الدولتين شرعت في البروتوكول المتعلق بمبادئ تحديد-رسم الحدود وصياغة اتفاق الحدود بين الدولتين، المقرر أن يتم التوقيع عليه في الاجتماع التالي في بلغراد في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٢ (S/2002/368).

(١٣٩) S/2002/1101، الفقرة ١٣.

(١٤٠) انظر الحاشية ١٣٣.

(١٤١) S/2002/713، الفرع خامسا.

المقرر المؤرخ ٧ آذار/مارس ٢٠٠١ (الجلسة ٤٢٩٠): بيان من الرئيس

برسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن^(١٤٥)، طلب ممثل جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، بالإشارة إلى حادثة وقعت على الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وقتل فيها ثلاثة جنود من الجيش الوطني لحكومة بلده، عقد جلسة عاجلة للمجلس يعرض فيها وزير الخارجية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة خطة عمل أعدتها حكومة جمهورية مقدونيا لاتخاذ تدابير لوقف العنف ولتحقيق الاستقرار "على الحدود مع جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (إقليم كوسوفو)" ولتجنب تسرب العنف إلى بلده.

وفي الجلسة ٤٢٨٩، المعقودة في ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، استجابة للطلب الوارد في الرسالة المذكورة أعلاه، أدرج المجلس في جدول أعماله، بدون اعتراض، البند المعنون "رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠١ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة لدى الأمم المتحدة (S/2001/191)". وبالإضافة إلى أعضاء المجلس^(١٤٦)، أدلى ببيان كل من ممثلي ألبانيا، وبلغاريا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وسلوفينيا، والسويد (باسم الاتحاد الأوروبي^(١٤٧))، وكرواتيا، واليونان.

وفي تلك الجلسة، استمع المجلس إلى إحاطة إعلامية قدمها وزير خارجية جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة. وأبلغ المجلس بأن "التطورات المزعجة" التي وقعت على

(١٤٥) S/2001/191.

(١٤٦) لم يدل ممثل بنغلاديش ببيان.

(١٤٧) أعربت إستونيا وأيسلندا وبلغاريا وبولندا وتركيا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا وسلوفينيا وقبرص ولاتفيا ولتوانيا وليختنشتاين ومالطة وهنغاريا عن تأييدها لهذا البيان.

إعلامية قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام على أساس تقرير الأمين العام المذكور أعلاه.

وذكر وكيل الأمين العام في إحاطته أن توقيع البروتوكول قد مثل خطوة هامة إلى الأمام على طريق التطبيع الكامل للعلاقات بين كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، ومهد الطريق للانتقال السلس والمنظم لمسؤوليات البعثة إلى السلطات المحلية.

ثم أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(١٤٤)، قام المجلس بموجبه، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بالبروتوكول الذي وقّعه حكومة كرواتيا وحكومة جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والذي ينشئ نظاما مؤقتا عبر الحدود في شبه جزيرة بريفلانكا؛

رحب بالتزام الحكومتين بمواصلة المفاوضات بشأن بريفلانكا بغية التوصل إلى تسوية ودية لجميع المسائل العالقة، وأثني على جهودهما الدبلوماسية الرامية إلى دعم السلام والاستقرار في المنطقة؛

أثني على الدور الهام الذي قامت به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلانكا في المساعدة على تهيئة الظروف التي أدت إلى تسوية النزاع عن طريق المفاوضات.

جيم - البنود المتعلقة بجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة

رسالة مؤرخة ٤ آذار/مارس ٢٠٠١
موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل
الدائم لجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية
السابقة لدى الأمم المتحدة

الإجراءات الأولية

(١٤٤) S/PRST/2002/34.